

الوحدة رقم 08: تدقيق حسابات الأموال الخاصة والخصوم

تعتبر حسابات الخصوم الممثلة في الأموال الخاصة والالتزامات تجاه الغير في الجهة المقابلة لأصول الميزانية، وهي ما تسمى بالموارد التي تستخدم في تغطية احتياجات المشروع، كما نجدها تنقسم إلى ثلاثة كتل حسب النظام المحاسبي المالي SCF تخضع لإجراءات تدقيق مهمة نوضحها فيما يلي:

1) إجراءات تدقيق حساب الأموال الخاصة:

تتمثل حسابات رؤوس الأموال الخاصة وفق النظام المحاسبي المالي SCF في مصادر التمويل الخاصة للمشروع سواء كانت من رأس المال ولواحقه مع الترحيل من جديد ونتيجة السنة المالية. كما يجب التفرقة ما بين الطبيعة القانونية للمشروع نظرا لخصوصية كل صنف، في تحديد إجراءات المراجعة الممثلة أهمها فيما يلي:

- الاطلاع على الطبيعة القانونية للمشروع بهدف وضع برنامج مناسب، وهذا بفحص العقد التأسيسي، القانون الداخلي، السجل التجاري...
- في المشروعات الفردية يجب الاطلاع على مختلف قرارات المسير إذا كان هذا الأخير غير المالك للمشروع بهدف تحديد الصلاحيات المخولة له والمسؤوليات التي يتحملها.
- في حالة شركة التضامن SNC (شركات الأشخاص) الشريك له صفة التاجر يتحمل ديون الشركة وله مسؤولية تضامنية مطلقة، أما الأرباح والخسائر توزع حسب الاتفاق.
- في حالة شركة المساهمة SPA (شركات الأموال) تتعلق بالمشروعات الكبرى، يقسم رأس المال إلى أسهم متساوية القيمة قابلة التداول، وتوزع الأرباح والخسائر بقدر تملك الأسهم.
- شركة ذات مسؤولية محدودة EURL – SARL ذات الطبيعة المختلطة بين الاعتبار الشخصي والمالي، تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة وهي الأكثر انتشارا في البلد.
- في حالة المؤسسات العمومية الاقتصادية فإن رأس المال يعتبر من مساهمات الدولة أو الجماعات المحلية مما يطلب متابعة خاصة من الوصاية حفاظا على المال العام.
- في حالة المجمعات يجب عرض حسابات الفروع التابعة والشركات الحليفة بهدف التجميع ومعرفة النتائج المحققة لكل فرع بهدف تقييم الاداء المالي وتحسينه.
- في حالة الكيانات الصغيرة خصص SCF لها محاسبة مالية مبسطة، يجب التأكد من أحقيتها وفق للشروط الموضوعية، لأن بعض المؤسسات ذات النشاط الواسع تختفي وراءها بهدف التهرب الضريبي.
- التأكد من صحة عرض حساب رأس المال الصادر ح/101 وتغييراته سواء في الميزانية الختامية في جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة، وهذا بفحص المستندات والأدلة المؤيدة للتعديلات إن وجدت مع معرفة الغاية من ذلك.
- التأكد من تصنيف الأسهم الصادرة للاكتتاب لمعرفة الحقوق الناجمة عنها وتمييزها عن السندات مع امكانية إظهار ح/103 علاوة إصدار محاسبيا.

- التأكد من ظهور ح/104 فارق التقييم في حالة التأسيس بواسطة تقديم مساهمات عينية أو في حالة الاندماج أي اقتناء الأصول عند أول مرة، مع تمييزه عن ح/105 فارق إعادة التقييم الذي يظهر في التقييم عند المرة الثانية فأكثر.
- الاطلاع على تصنيف ح/106 الاحتياطي المسجل في الميزانية (قانوني، نظامي، اختياري)، للتأكد من صحته وفقا للنسب المقررة مثل القانوني ما بين 10 % من الأرباح المحققة ولا يزيد عن نسبة 5 % من رأس المال المكتتب.
- التأكد من استخدام فارق المعادلة ح/107 عندما تكون قيمة السندات وفق القيمة العادلة أعلى من سعر الشراء.
- فحص العمليات المتعلقة بالمسحوبات أو الإضافات الشخصية لمالك المشروع في حساب المستغل ح/108 أو حسابات جارية للشركاء ح/455، وهذا بطلب كشف تفصيلي للتأكد من سلامة معالجتها محاسبيا وتسويتها في نهاية الدورة.
- التأكد من تسوية ح/109 رأس مال مكتتب غير مطلوب ليرصد مع ح/456 شركاء - عمليات خاصة برأس المال، عند آجال استحقاق تحصيل المساهمات العينية أو النقدية.
- التأكد من استخدام ح/11 الترحيل من جديد الذي يستقبل جزء من النتيجة كأرباح محتجزة لم يتخذ فيها القرار بعد، من حيث تحديد نسبتها وفترة بقائها من دون تسوية.
- الحرص على إظهار حساب 12 نتيجة الدورة بإحدى الحسابين ح/120 بقيمة الربح المحقق أو ح/129 الخسارة المحققة، بما يوافق النتيجة المسجلة في حساب النتائج. كما يخصص توزيع الأرباح على الشركاء ح/457 الشركاء - قسائم مستحقة الدفع دائنة إلى حين تسويتها مع الحسابات الجارية للشركاء.

(2) إجراءات تدقيق حسابات الخصوم غير الجارية:

- تعتبر الالتزامات الأكثر من فترة مالية واحدة من مصادر التمويل الخارجي للمشروع مثل: الاقتراضات والديون المماثلة اعانات التجهيز، الضرائب المؤجلة، المؤونات بشق أنواعها، التي تراها إدارة المشروع مشروعة وفق أسس معينة، أما إجراءات تدقيق هذه الحسابات نجد من أهمها فيما يلي:
- التأكد من الانتفاع والمعالجة المحاسبية لإعانات التجهيز ح/131 أو 132 لتمييزها عن اعانات الاستغلال ح/74 لكون الأولى تتعلق بالاستثمار أما الثانية تعتبر إيراد لفترة مالية واحدة، كما لها اعتبارات خاصة حسب دفتر الشروط.
 - التأكد من المعالجة المحاسبية السليمة للضرائب المؤجلة الأصول ح/133 أو الخصوم ح/134 الممثلة على فترات مستقبلية مع تمييزها عن الضرائب الجارية المتعلقة بالفترة الحالية.
 - التأكد من أحقية إظهار المؤونات ح/15 لت تحقيق غاياتها وغير مضللة لتضخيم الأعباء من أجل التهرب الضريبي، لها عدة أنواع منها: لمنافع الموظفين ح/153 أو للضرائب ح/155، لتجديد التثبيتات ح/156 أو الأعباء الأخرى ح/158...
 - التأكد من الالتزامات المالية الأكثر من سنة نجد منها ح/16 الاقتراضات والديون المماثلة ما تتعلق بالقروض السندية، الاقتراضات البنكية، الايجار التمويلي، الكفالات المقبوضة.. والتميز مع ح/17 يتعلق بالالتزامات المالية تجاه الشركات الزميلة والتابعة للمجمع أو خارجه..

- الاطلاع على محاضر مجلس الإدارة أو الجمعية العامة حول سياسة الاقتراض المتبعة كونها الاختيار الأمثل، بدل اصدار الأسهم وبعد استنفاد الحلول المتاحة كالتمويل الذاتي.
- التأكد من صحة الإجراءات القانونية المتبعة في عقد القروض مع احترام شروطه قيمة دفعة، آجال الدفع، معدل الفائدة، مدة القرض، الضمانات... مع طلب مصادقات من الجهة المقرضة للتأكد من الرصيد والفوائد المستحقة.
- التأكد من المعالجة المحاسبية المتعلقة باستلام القرض والدفعات المسددة مع الحرص على تجزئة الدفعة إلى استهلاك القرض والفائدة الناجمة عن باقي القرض وقد تكون غرامات في حالة التأخير في الدفع.
- معرفة إمكانية التمييز ما بين إصدار الأسهم والسندات لأن الأولى تعطي لحاملها حق التصويت في جلسات الجمعية العامة والتصويت على قراراتها أما الثانية تعتبر قروض مقابل فوائد دون المساس برأس المال الشركة.
- التأكد من استخدام ح/18 حساب الربط بين الوحدات أو الفروع في الشركة من خلال التعاملات التجارية والمالية كونها تجمع في القوائم المالية الموحدة للشركة الأم (المجمع).

(3) إجراءات تدقيق حسابات الخصوم الجارية:

- تعتبر الالتزامات قصيرة الأجل هي تلك الديون التي على عاتق المشروع يطلب تسديدها إلى الغير إما كانت نقداً أو على شكل سلع أو خدمات، وغالباً ما تكون ناشئة عن النشاط المعتاد أو الاستفادة من خدمات أو تحصيل إيرادات مسبقاً، كما تصنف بطبيعتها أرصدة دائنة جارية لكونها تستحق لمدة أقل من سنة مالية واحدة. أما إجراءات التدقيق نجد من أهمها:
- الاطلاع على النظام الرقابي والسلطة الهرمية لمعرفة السياسة المتبعة في عمليات الشراء الآجلة لتحديد المهام والمسؤوليات، خاصة فيما يتعلق بمعرفة نوعية وحجم السلع المعنية بالائتمان التجاري...
 - فحص النظام المستندي الكفيل بوجود وثائق مصممة بشكل يتابع مختلف العمليات المسجلة في حسابات الدائنين.
 - مطابقة أرصدة حسابات الموردين مع الرصيد الظاهر في الميزانية بوجود مصادقات واردة من عينة لتكون حجة مقنعة.
 - التأكد من تخصيص لكل مورد بطاقة توضع فيها قيمة المشتريات الآجلة في الجانب الدائن أما الجانب المدين تسجل فيه التسديدات، التخفيضات المقبوضة، المردودات المقبولة، الرسوم المسترجعة...
 - فحص المستندات المؤيدة لإثبات الديون المستحقة خلال الفترة كالفواتير، العقود، الوصولات... مع التأكد من صحة الفواتير الواردة من الموردين شكلاً ومضموناً مقارنة بوصولات: الطلب، التسليم، التسديد، مراقبة النوعية...
 - لعدم الوقوع في استعمال الفاتورة عدة مرات يوجب توفر الشروط التالية كالهوية الكاملة للمورد، التاريخ، التوقيع والختم، موضوع السلع، الرسوم، مبلغ الفاتورة بالأرقام والحروف...
 - التأكد من جدية متابعة الالتزامات والرغبة في تسديدها عند حلول تاريخ استحقاقها لتفادي النزاعات والغرامات...
 - التأكد من التسوية المحاسبية في نهاية الدورة لتسوية حسابات الموردين وملحقاتها كالتخفيضات والأمانات المقبوضة...

- التأكد من توكيل عملية الشراء لشخص مسؤول أو من قبل لجنة مختصة للصفقات الكبرى بالتنسيق فيما بينها.
- التأكد من استمرارية مراعاة تقلبات سعر الصرف في حالة التسديد بالتقسيط لعمليات الاستيراد من الخارج وإظهار فارق سعر الصرف في محاسبة المشروع.
- التأكد من التمييز ما بين المتعاملين الذي لهم صفتي زبون ومورد في آن واحد لعدم ازدواجية الحسابات والخلط ما بين عمليات البيع والشراء لتفادي أسلوب المقاصة المحاسبية.
- التأكد من متابعة الموردين الأجانب القاطنين في الخارج بشكل منفصل التي تخضع نزاعاتها إلى القانون الدولي مما يجب إشراك البنوك التجارية في كل العمليات.
- التأكد من متابعة مستحقات التصريحات الجبائية والاجتماعية الدورية المطلوبة من الشركة دون الوقوع في التأخير.
- تحديد الحالات التي يتم فيها الشراء عن طريق المناقصات المفتوحة أو المحدودة، المحلية، الوطنية أو الدولية... مع فحص دفتر الشروط والقرارات المتخذة من قبل اللجنة المختصة.
- التأكد من متابعة دائمة للاعتراضات الموجودة على أجور المستخدمين من طرف الغير ووضع اليد عليها وفق حكم قضائي
- فحص الاتفاقيات والعقود المبرمة مع الشركات التابعة أو الزميلة لإظهار حقوق والتزامات كل طرف بهدف تقييم الأداء.
- التأكد من الظهور المؤقت للحسابات المالية الدائنة مثل ح/519 مساهمات بنكية جارية عند السحب على المكشوف، في الحالات الاضطرارية مع تحمل عمولة تدفع للبنك.